الأمن السياسي وإشكالية الاستدامة في الو اقع الأمني العراقي قبل عام ٢٠٠٣

م. د محمد حسام علي

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

Email:mohammed.hussam@copolicy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i58.755

ملخص :

الأمن السياسي في العراق قبل عام 2003 وإشكالية غياب الاستدامة فيه، فقد ارتكز النظام السابق على فلسفة سلطوية وشمولية هدفت إلى حماية السلطة السياسية من خلال أدوات أمنية وسياسية متعددة، مثل الأجهزة الاستخبارية، والأمنية، والحزبية، والمراقبة الشاملة للمجتمع، ورغم نجاح هذه الأدوات في ضبط المشهد الداخلي على المدى القصير، إلا أن غياب السياسات الأمنية المستدامة، والتهميش الاجتماعي والسياسي لمكونات المجتمع المختلفة، وغياب الانفتاح على المعايير الدولية، أدى إلى هشاشة الأمن السياسي ويظهر أثره بعد سقوط النظام، سواء في الاستقرار الاجتماعي أو السياسي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الأمن السياسي، الاستدامة الأمنية، العراق، النظام السابق، الأجهزة الأمنية، السلطة السياسية

Political Security and the Issue of Sustainability in the Iraqi Security Reality Before 2003

M.D .Mohammed Hossam Ali

University of Baghdad / College of Political Science

Email: mohammed.hussam@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT

The political security in Iraq prior to 2003 ,with a particular focus on the problem of its lack of sustainability .The former regime was grounded in an authoritarian and totalitarian governing philosophy aimed at preserving political power through an extensive array of security and political instruments ,including intelligence services ,security apparatuses ,party structures ,and pervasive societal surveillance .While these mechanisms

proved effective in maintaining short-term control over the domestic arena ,the absence of sustainable security policies ,combined with the social and political marginalization of various societal groups and the lack of engagement with international norms ,ultimately undermined the resilience of political security .The consequences of this structural fragility became evident following the collapse of the regime ,particularly in relation to social ,political ,and economic stability.

KEYWORDS : Political Security ,Security Sustainability ,Iraq ,Former Regime ,Security Apparatuses ,Political Authority.

المقدمة:

يُعدّ الأمن السياسي أحد الركائز الأساسية التي تستند إليها استقرار الدول وبقاؤها، إذ يمثل الإطار الذي يضمن استمرارية النظام السياسي وقدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وقد شهد العراق قبل عام ٢٠٠٣ تحولات أمنية وسياسية عميقة ارتبطت بطبيعة النظام السياسي القائم آنذاك، وما رافقه من سياسات أمنية انعكست بشكل مباشر على مفهوم الاستدامة الأمنية، ويكتسب موضوع الأمن السياسي وإشكالية الاستدامة أهمية خاصة في الحالة العراقية نتيجة لتراكم الأزمات السياسية والصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية التي شكلت معالم الواقع الأمني، كما أن دراسة التجربة الأمنية العراقية قبل عام ٢٠٠٣ تتيح فهماً معمقاً لطبيعة السياسات الأمنية التقليدية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار طويل الأمد، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الأمن السياسي والاستدامة الأمنية في العراق من منظور تاريخي وتحليلي يوضح طبيعة التحديات البنيوية التي واجهت الدولة العراقية.

أهمية البحث:

تكمن الاهمية في البحث طبيعة الأمن السياسي بوصفه عنصراً محورياً في استقرار الدولة العراقية قبل عام ٢٠٠٣، ومحاولة تفسير أسباب التحديات التي واجهت استدامة هذا الأمن، كما يساهم البحث في توضيح العلاقة بين طبيعة النظام السياسي المركزي وأثره في تشكيل السياسات الأمنية، وما ترتب عليه من نتائج على مستوى الاستقرار المجتمعي والسياسي. وتنبع أهمية الدراسة أيضاً من كونها تقدم قراءة تاريخية تحليلية للتطور الأمني في العراق، مما يساعد الباحثين وصناع القرار على فهم جذور الأزمات الأمنية المعاصرة.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل حول مدى قدرة السياسات الأمنية التي اتبعتها الدولة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ على تحقيق الأمن السياسي المستدام. فقد ارتبطت السياسات الأمنية في العراق غالباً بالنهج السلطوي واستخدام أدوات الضبط الأمني المباشر، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى فاعلية هذه السياسات في تحقيق الاستقرار طويل الأمد، كما تطرح الإشكالية تساؤلات فرعية تتعلق بطبيعة العلاقة بين الأمن السياسي والاستدامة الأمنية، ومدى تأثر هذه العلاقة بالتحولات التاريخية التي شهدها العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة، بالإضافة إلى ذلك، تبرز تساؤلات حول مدى مساهمة العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل الواقع الأمني العراقي، ومن هنا يسعى البحث إلى تحليل هذه الإشكالية من خلال دراسة الأبعاد النظرية والتاريخية للأمن السياسي في العراق.

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان الأمن السياسي في العراق قبل عام ٢٠٠٣ انطلق من مقاربة أمنية مركزية ركزت على حماية النظام السياسي على حساب المجتمع ومؤسسات الدولة الرئيسة، الأمر الذي نتج عنه تداعيات سلبية على الواقع الأمني العراقي وأضعف مقومات المستدام.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المدخل التاريخي لتحليل تطور الواقع الأمني والسياسي في العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة وحتى عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال تتبع الأحداث والتحولات التي أثرت في بنية النظام الأمني، كما يوظف البحث المدخل التحليلي لفهم طبيعة السياسات الأمنية وعلاقتها بمفهوم الأمن السياسي والاستدامة الأمنية. ويستند البحث أيضاً إلى المنهج الوصفي في عرض المفاهيم النظرية المرتبطة بالأمن السياسي والأمن المستدام، بهدف تقديم إطار نظري متكامل للدراسة.

المبحث الأول

مفهوم الأمن السياسي (الإطار النظري والتاريخي)

يُعد الأمن السياسي مفهوماً متعدد الأبعاد يرتبط بجوانب الحوكمة، وإنفاذ القانون، والعلاقات الدولية، ويشمل مجموعة من التدابير والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وحماية حقوق الأفراد، وضمان فعالية النظام السياسي داخل الدولة، كما يُعدّ الحفاظ على سيادة الدولة أحد أهم عناصره الأساسية، من خلال حماية استقلالها ومنع أي تهديدات تمس وحدتها أو قرارها السياسي، إلى جانب تعزيز سيادة القانون وترسيخ النظام العام عبر تشريعات عادلة تُنظّم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

المطلب الأول: مفهوم الأمن السياسي

أولاً: الإطار النظري لمفهوم الأمن السياسي

يُنظر إلى الأمن السياسي بوصفه ركناً أساسياً لرفاهية الدولة واستقرارها، إذ يرتبط بقدرة النظام السياسي على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وضمان حماية الحقوق والحريات، وتعزيز فعالية الحكم، ووفق تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤، فإن الأمن السياسي يُعدّ أحد أبعاد الأمن الإنساني، ويُقصد به حماية الأفراد من القمع السياسي والصراعات المسلحة والتهجير القسري، وضمان التمتع بالحقوق والحريات دون تمييز، كما يُفهم إجرائياً بوصفه إطاراً لحماية حقوق الإنسان وترسيخ الممارسة الديمقراطية، ومن الناحية النظرية، يرتبط الأمن السياسي ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية، حيث يُعدّ تحرر الفرد من الاستبداد السياسي شرطاً أساسيا لتحقيقه، إذ يقوم على ضمان المشاركة السياسية، واحترام التعددية، وإتاحة حرية التعبير، وتنظيم تداول السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، كما يمتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوصفها عناصر داعمة للاستقرار السياسي[١].

ثانياً: الإطار المؤسسي والقانوني للأمن السياسي

يتطلب الأمن السياسي وجود منظومة قانونية ومؤسساتية فاعلة، تقوم على سيادة القانون وضمان العدالة وتكافؤ الفرص، إضافة إلى حماية الحريات العامة مثل حرية التعبير والتجمع والعمل السياسي، كما يرتبط بوجود مؤسسات تمثيلية شرعية قادرة على الاستجابة لمتطلبات المجتمع، بما يعزز الثقة بين المواطن والدولة، وعلى الصعيد الخارجي، يتجسد الأمن السياسي في إدارة العلاقات الدولية عبر الوسائل السلمية والدبلوماسية، وتسوية النزاعات

(١) تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية، الانسان والتنمية البشرية، ١٩٩٤، ص٢٣.

بعيداً عن العنف، وتعزيز التعاون الدولي بما يحقق الاستقرار الإقليمي والدولي[١].

ثالثاً: الإطار التاريخي لتطور مفهوم الأمن السياسي

تاريخياً، تطور مفهوم الأمن السياسي ليعكس التحولات في طبيعة الدولة والنظام الدولي، حيث انتقل من مفهوم يركز على حماية السلطة والنظام السياسي الداخلي إلى مفهوم أكثر شمولاً يرتبط بحماية الإنسان وحقوقه. وقد برز هذا التحول بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة، ومع تصاعد الاهتمام بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني، وفي السياق العراقي[٢]، يمكن ملاحظة أن مفهوم الأمن السياسي قبل عام ٢٠٠٣ كان مرتبطاً بشكل كبير بحماية النظام السياسي القائم أكثر من ارتباطه بحماية المجتمع، إذ اعتمدت الدولة على أدوات أمنية مركزية صارمة لضبط الاستقرار الداخلي، بينما بعد ٢٠٠٣ شهد المفهوم تحولاً نحو التعددية السياسية وبناء المؤسسات الدستورية، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالاستقرار السياسي وبناء الدولة[٣].

ويمكن القول إن تحقيق الأمن السياسي يقتضي تبني سياسات شاملة تهدف إلى الوقاية من العنف السياسي والتصدي لمصادره الداخلية والخارجية، مع توفير بيئة يشعر فيها المواطنون بالأمان والاستقرار، ويظل وجود قيادة سياسية مسؤولة وقادرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع عاملاً حاسماً في ترسيخ الأمن السياسي وضمان استدامته.

المطلب الثاني: خصائص الأمن السياسي

أولاً: احترام الحقوق والحريات الأساسية

أكدت المواثيق الدولية، ولا سيما إعلان فيينا لعام ١٩٩٣، عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، الأمر الذي يفرض على السلطات العامة التزاماً قانونياً وأخلاقياً باحترامها وصونها دون تمييز، ويؤدي الإخلال بهذه الحقوق إلى تقويض الثقة بين الدولة والمجتمع، بما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي، فضلاً عن ترتب مسؤولية قانونية على الدولة على الصعيدين الداخلي والدولي[٤].

(١) احمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسية والقانون، (دار الشروق، القاهرة: ٢٠٠٥)، ص٢٢١-٢٢٣.

(٢) ايمن احمد محمد الشمري، آليات تعزيز الأمن السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٥، (كانون الثاني ٢٠٢٣)، ص ٣٧٨.

(3) Amir Hossein Nourbakhsh and Faraz Baghbanno ,Investigating Political Security as a Subset of Human Security with a Focus on Urbanization in Human Rights ,Law and World ,9 no ,39-51 :(2023) 27 .https//:doi.org10.36475/9.3.4/.

(٤) الكوثر عبد الباري حسين، السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، (مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٩، حزيران (٢٠٢٥)، ص١٩٤.

ثانياً: حماية الحقوق والحريات وضمان تفعيلها

لا يتحقق الأمن السياسي بمجرد النص الدستوري أو القانوني على الحقوق والحريات، بل يتطلب توفير آليات وضمانات فعلية تكفل ممارستها على أرض الواقع، ويشمل ذلك وضع معايير وطنية منسجمة مع المعايير الدولية، وإنشاء مؤسسات مستقلة قادرة على الرقابة والمساءلة، إلى جانب دعم دور منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكاً أساسياً في نشر ثقافة احترام الحقوق والحريات، كما يقتضي الأمر تعزيز دور الفرد نفسه، من خلال تمكينه من أدوات المشاركة والرقابة الشعبية، بما يضمن فاعلية الحماية ويحول دون تعسف السلطات العامة[١].

لا يتحقق الأمن السياسي بمجرد النص الدستوري أو القانوني على الحقوق والحريات، بل يتطلب توفير آليات وضمانات فعلية تكفل ممارستها على أرض الواقع

ثالثاً: تعزيز أسس الحكم الرشيد

يمثل الحكم الرشيد إطاراً ناظماً لتحقيق الأمن السياسي، إذ يقوم على جملة من المبادئ، في مقدمتها الديمقراطية، والمشاركة الشعبية، وسيادة القانون، والشفافية، ويسهم توسيع قاعدة المشاركة في صياغة التشريعات والسياسات العامة في تعزيز شرعية النظام السياسي، كما أن تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية يحد من البيروقراطية ويسرّع الاستجابة لاحتياجات المواطنين، ويؤدي التعاون المؤسسي مع منظمات المجتمع المدني إلى رفع كفاءة الأداء الحكومي، وترسيخ عقلانية القرار السياسي، وتحويل السلطة من أداة للهيمنة إلى وسيلة لتحقيق الصالح العام[٢].

رابعاً: التمكين المجتمعي

يُعد التمكين، ولا سيما تمكين الشباب والنساء، عنصراً محورياً في ترسيخ الأمن السياسي واستدامته. فتمكين الشباب يسهم في تحويلهم إلى قوة فاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية، ويحد من مظاهر الإحباط والعزوف السياسي والهجرة، من خلال فتح قنوات حوار حقيقية مع السلطات وضمان مشاركتهم في صنع القرار، كما أن تمكين النساء، عبر تعزيز وعيهن القانوني والسياسي وضمان حقوقهن وحرياتهن، يعزز من عدالة النظام السياسي وشموليته، ويؤدي الأمن السياسي دوراً أساسياً في هذا الإطار، من خلال توفير بيئة آمنة تكفل الكرامة والمساواة،

(١) سيف سعد جاسم، السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٢)، ص ١٤٧-١٥٠.

(٢) مها قيس جابر، سياسات الأمن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المعهد، العدد ٧، (٢٠٢١)، ص ٤٠٧-٤١١.

وتتيح لجميع فئات المجتمع الإسهام الفاعل في الشأن العام[١].

المطلب الثالث: مفهوم الاستدامة الأمنية

الأمن المستدام هو مفهوم شامل يدمج بين الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والدفاعية والتنموية، في إطار رؤية إستراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى مواجهة التحديات المختلفة بشكل دائم، وليس الاكتفاء بمعالجة تهديد مرحلي واحد، ويهدف هذا المفهوم إلى تحقيق الأمن بكافة أبعاده: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والثقافي، من خلال آليات تكفل التكامل الأمني على المدى الطويل، مع ضمان أمن الأجيال القادمة، انطلاقاً من فكرة الوقاية بدلا من المعالجة[٢].

الأمن المستدام هو مفهوم شامل يدمج بين الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والدفاعية والتنموية، في إطار رؤية إستراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى مواجهة التحديات المختلفة بشكل دائم

ويشير هنري كيسنجر إلى أن الأمن المستدام يتحقق من خلال نظام دولي متوازن، تقوم فيه الدول بالتعاون لضمان الاستقرار والسلام، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الحديثة مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، أما الفيلسوف الإيطالي جورجيو أجامبين فيرى الأمن المستدام ليس مجرد حماية أو سيطرة، بل إنتاج مستمر لحالة استثناء، تُعاد فيها صياغة العلاقة بين الدولة والفرد في ضوء المخاطر الاقتصادية والبيئية، ويُعد الأمن الإنساني جزءاً لا يتجزأ منه [٣].

بناءً على ذلك، يمكن تعريف الأمن المستدام بأنه الإطار الشامل الذي يضمن أمن الدولة والمجتمع بكافة أبعاده، وفق رؤية إستراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى استمرار الاستقرار الوطني والدولي، مع توفير بيئة ملائمة للتنمية المستدامة، حيث يرتبط الأمن المستدام ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة، فلا يمكن تحقيقه في ظل التحديات العالمية مثل الإرهاب والحروب المباشرة وغير المباشرة.

تُحدِّد مقاربة الأمن المستدام أربعة عوامل أساسية مترابطة يتعيّن التعامل معها بشكل متكامل وسريع للحد من مظاهر الانفلات الأمني وعدم الاستقرار على المستويين الوطني والدولي، وترتبط هذه العوامل ارتباطاً وثيقاً بالنموذج التقليدي للتنمية، الذي ركّز على البعد

(١) احمد عبد الجبار عبد الله، عقدة الامن الداخلي وانعكاساتها على النظام السياسي العراقي: قراءة استراتيجية، (مجلة حمورابي، العدد ٤١، ٢٠٢٢)، ص١٦٨-١٧٠.

(٢) جون برنان، الأمن المستدام (: اميركا تبحث عن مفهوم جديد للامن، صحيفة الرأي)، ٢٠٠٩.

(٣) خلف الله عمر، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (الجزائر، ٢٠٢١)، ص٣٠.

الاقتصادي على حساب الأبعاد الاجتماعية والبيئية، الأمر الذي أفرز اختلالات بنيوية انعكست سلباً على استقرار المجتمعات، وانطلاقاً من ذلك، يُعدّ الأمن المستدام امتداداً لمنطق التنمية المستدامة، التي جاءت لتصحيح اختلالات النموذج التنموي التقليدي وتجاوز آثاره السلبية على الإنسان والبيئة، **وتتمثل هذه العوامل الأربعة التي تشكّل جوهر مقاربة الأمن المستدام في الآتي**[1]:

١- **التغير المناخي:** يُجمع منظّرو الأمن الإنساني والتنمية المستدامة على أن التغير المناخي الناتج عن التلوث البيئي وسوء استغلال الموارد يُعد من أبرز التهديدات المعاصرة لأمن المجتمعات واستقرارها، إذ يسهم هذا التغير في تدمير البنى التحتية، واستنزاف الموارد الطبيعية الأساسية لعملية التنمية، فضلاً عن كونه عاملاً مباشراً في تصاعد موجات الهجرة السكانية، وتؤدي هذه التداعيات إلى نشوء صراعات داخل المجتمعات وبين الدول، الأمر الذي يجعل من تحقيق الأمن البيئي أحد الركائز الأساسية للأمن الإنساني والأمن المستدام.

٢- **التنافس على الموارد الطبيعية الناضبة والنادرة:** يشكّل التنافس المحموم على الموارد غير المتجددة، ولا سيما في الدول الفقيرة وغير المستقرة، أحد أخطر مسببات النزاعات والصراعات، وتؤكد مقاربة الأمن المستدام أن تجنب الفوضى وانعدام الأمن يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذا التنافس، من خلال إيجاد بدائل مستدامة للموارد الطبيعية، وهو ما ينسجم مع فلسفة التنمية المستدامة التي تقوم على الابتكار والبحث عن أنماط إنتاج واستهلاك بديلة تضمن استمرارية الموارد واستقرار المجتمعات.

٣- **التهميش والإقصاء الاجتماعي:** تركّز مقاربة الأمن المستدام على التصدي لأشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي المتزايدة، كونها أبرز مصادر التهديد للأمن المجتمعي، إذ يؤدي اتساع فجوات التهميش والحرمان إلى تنامي مشاعر الإقصاء الاجتماعي، ما يهيئ بيئة خصبة للاضطرابات، والثورات، وحالات انعدام الأمن، ومن ثم، فإن تعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص يُعدّ شرطاً أساسياً للحفاظ على أمن المجتمعات واستقرارها.

٤- **العسكرة العالمية و انتشار السلاح:** تُولي مقاربة الأمن المستدام اهتماماً بالغاً بتصاعد ظاهرة العسكرة العالمية، وما يصاحبها من تطور غير مسبوق في صناعة الأسلحة وانتشارها بين الدول والجماعات المسلحة والعصابات المنظمة، وتمثل هذه الظاهرة تهديداً مباشراً لأمن الأفراد والمجتمعات، لما تفرزه من تصعيد في العنف وتقويض فرص السلم

(١) الشاذلي بيه الشطي، التنمية المستدامة والأمن المستدام، مجلة العلوم الاجتماعية_ (المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا-برلين، العدد ١٠، كانون الاول، ٢٠١٩)، ص ١١٩-١٢٠.

والاستقرار.

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن القول إن مقاربة الأمن المستدام تركّز على معالجة هذه العوامل الأربعة بوصفها مصادر رئيسة لعدم الاستقرار، بهدف تعزيز تماسك المجتمعات وتهيئة بيئة أمنية داعمة للتنمية. وتقوم هذه المقاربة على مبدأ الترابط العضوي بين الأمن والتنمية، إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل انعدام الأمن، كما لا يمكن تحقيق أمن مستدام دون تنمية شاملة تُعالج جذور التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ضمن إطار الأمن الإنساني.

المبحث الثاني

مرتكزات الأمن السياسي في العراق قبل عام ٢٠٠٣

يُشكّل الأمن السياسي عنصراً محورياً في عملية ترسيخ استقرار الدول، لكونه مرتبطاً بشكل وثيق ببنية النظام السياسي وآليات ممارسة السلطة وطبيعة التفاعل بين الدولة والمجتمع، وقبل عام ٢٠٠٣، كان الأمن السياسي في العراق انعكاساً مباشراً لهيمنة نظام سياسي شديد المركزية يتسم بالصبغة السلطوية(الدكتاتورية) وقد اعتمد هذا النمط من الأمن على استخدام أدوات الرقابة والضبط السياسي والأمني، إلى جانب توظيف المؤسسات الرسمية والحزبية لترسيخ شرعية السلطة القائمة، كما أسهمت الأجهزة الأمنية، فضلاً عن التأثيرات الإقليمية والدولية، في رسم الإطار العام للأمن السياسي خلال تلك المرحلة.

المطلب الأول: فلسفة الأمن السياسي

يتضح من دراسة التاريخ العراقي أن فلسفة الأمن السياسي ارتبطت بالأنظمة الحاكمة وطبيعة الحكم:

١- **قبل تأسيس الدولة العراقية**: في الحضارات القديمة (السومرية، البابلية، الآشورية) كان الأمن مرتبطاً بالجيش القوي، والتحصينات، والقوانين المنظمة للعلاقات الاجتماعية، وإدارة الموارد، إضافة إلى استثمار البلاط والمقربين من الحاكم لجمع المعلومات وتحليلها[١]، أما في العصر الإسلامي، ركز الأمن على التنظيم القبلي والنظام السياسي المركزي، مثل نظام العسس وجهاز صاحب الخبر والعيون وصاحب البريد، والتي مثلت أولى أشكال الاستخبارات المبكرة لضمان استقرار الدولة وحفظ السلطة[٢]، أما في العهد العثماني، تطور الأمن عبر الحاميات العسكرية، الاعتماد على القبائل في المناطق الريفية،

(١) طه باقر، تاريخ العراق القديم، دار الوراق، (بغداد، ١٩٧٣)، ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) عبد الرحمن زكي، تاريخ الشرطة في الدولة الاسلامية، (دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٠)، ص ٤٥-٤٧.

وحماية الطرق التجارية، لكن ضعف الدولة أدى إلى زيادة الفوضى والنزاعات القبلية، وأثناء الاحتلال البريطاني، كان الأمن هشاً بسبب المقاومة المحلية، وغياب خبرة بريطانيا في إدارة الأمن العراقي، رغم محاولات إنشاء قوات شرطة وجيش محلي[١].

٢- **بعد تأسيس الدولة العراقية**: في العهد الملكي ١٩٢١–١٩٥٨: كانت الفلسفة الأمنية تقليدية، ترتكز على الأمن الداخلي والتحجيم الاستخباري، مع وجود مديرية الأمن العامة التي ركزت على الجرائم والجانب السياسي ضد الحزب الشيوعي[٢]، أما في العهد الجمهوري المبكر (عبد الكريم قاسم ١٩٥٨–١٩٦٣) ركز على الرضا الشعبي والتنمية، ما أدى إلى ضعف الاستقرار الأمني، وغياب التركيز على الأمن السياسي الفعال[٣]، بعد ١٩٦٤، تأسس جهاز حنين الأمني الاستخباري شبه الرسمي، المرتبط بالحزب البعث، لأغراض أمنية سياسية داخلية وخارجية، وتم تطويره لاحقاً ليصبح نواة لجهاز المخابرات العراقية[٤].

المطلب الثاني: أدوات الأمن السياسي

أدوات الأمن السياسي في العراق قبل عام ٢٠٠٣ تنوعت بين الإجراءات الاستخبارية، الأجهزة العسكرية، والأدوات السياسية، وتشمل:

١- **أجهزة الاستخبارات والحزب**: جهاز **حنين** ١٩٦٤، جهاز شبه رسمي تابع للبعث، ركز على الرصد والتصفية، وضمان وصول الحزب للسلطة [٥]. ومكتب العلاقات العامة للحزب البعثي ١٩٦٨ استثمر الخبرات الاستخبارية، ووسّع دائرة المراقبة الداخلية.

٢- جهاز المخابرات العراقي الرسمي ١٩٧٣ مبني على كوادر حنين ومكتب العلاقات العامة، فلسفته الحفاظ على سلطة الحزب وليس الدولة[٦].

٣- **جهاز الأمن الخاص**: حماية الرئيس ومنشآت الدولة، مراقبة الأجهزة الأخرى، ضمان ولاءها للنظام.

٤- **مديرية الأمن العامة**: الأمن الداخلي، مراقبة المعارضة، جمع المعلومات السياسية، التنسيق مع المخابرات.

(١) محمد عبد القادر خريسات ود. حسن محمد النابودة، صاحب الخبر في الدولة الإسلامية، (مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣)، ص ٣٦-٣٧.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨)، ص ٣٢٤.

(٣) عبد الرزاق الحسني، الوجيز في تاريخ العراق السياسي الحديث، (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨)، ص ٣٦٥.

(٤) كنعان مكية، جمهورية الخوف: داخل دولة صدام حسين، Books Pantheon، (نيويورك، ١٩٩٠)، ص ١٢٥.

(٥) طارق الهاشمي، (دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٩)، ص ٢٣٢.

(٦) سالم الجميلي، المخابرات العراقية ١٩٦٨–٢٠٠٣: أسوار وأسرار، (مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي: ٢٠٢٣)، ص ٣٠-٣١

٥- **مديرية الاستخبارات العسكرية**: جمع وتحليل المعلومات ذات الطابع العسكري والاستراتيجي.

٦- **فدائيو صدام**: قوة شبه عسكرية تابعة للرئيس، مهمتها قمع التمردات الداخلية وتنفيذ عمليات خاصة[١].

٧- **التعاون الدولي**: تدريب وتزويد بالمعدات من الاتحاد السوفيتي، فرنسا، الولايات المتحدة، إيران، السعودية، الأردن، تركيا، وباكستان، حسب المصالح الإقليمية وحاجة النظام[٢].

المطلب الثالث: دور المؤسسات الأمنية والسياسية في تحقيق الأمن السياسي

تلعب المؤسسات الأمنية والسياسية في العراق دوراً محورياً في صياغة الأمن السياسي، حيث ترتكز وظيفتها على حماية السلطة السياسية وضمان استقرار النظام، وتعكس هذه المؤسسات تداخل الأبعاد الاستخبارية والسياسية والعسكرية في إدارة الأمن، **بما يضمن السيطرة على التحديات الداخلية والخارجية.**

١- ربط الأمن بالسلطة السياسية: كل أجهزة الأمن العراقية قبل ٢٠٠٣ كانت تعمل لتأمين سلطة الحزب وليس الدولة، وتحقيق الاستقرار السياسي وفق منهج قمعي، مع التركيز على مراقبة المعارضة والتفرد بالقرار السياسي.

٢- الاستثمار في الهيكل التنظيمي: الأجهزة الأمنية عملت تكاملياً: حنين والمخابرات والأمن الخاص والفدائيون، مع تفرعات أخرى لضمان السيطرة الكاملة على الدولة. والدور الاستخباري شمل مراقبة الداخل والخارج، وقياس تهديدات الأحزاب الأخرى، وتنفيذ عمليات تصفية داخلية وخارجية.

إن الأمن السياسي في العراق قبل عام 2003 ارتكز على فلسفة سلطوية تركز على حماية النظام الحاكم ومصالحه، مستخدماً أدوات أمنية وسياسية متعددة

٣- الأثر على المجتمع والسياسة العراقية: تعزيز الاستقرار السياسي الظاهر، لكن على حساب الحقوق والحريات، ما أدى إلى غياب المشاركة السياسية، واستغلال الأمن السياسي كأداة لضمان بقاء النظام الشمولي. وتحويل العراق إلى بيئة أمنية معقدة تشمل الأمن الداخلي، العسكري، السياسي، والاستخباري، مع الاعتماد الكبير على الرصد والمراقبة، وغياب الاستدامة الأمنية

(١) عامر مخيف عمر، مربع الارهاب: الأجهزة الأمنية في العراق ١٩٦٨–٢٠٠٢، (دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: ٢٠٠٢)، ص ١٣٠-١٦١.

(٢) وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية، (دار الرافدين، بيروت: ٢٠٢٣)، ص ٥٠-٥١.

المبنية على التنمية والعدالة الاجتماعية[1].

يمكن القول إن الأمن السياسي في العراق قبل عام ٢٠٠٣ ارتكز على فلسفة سلطوية تركز على حماية النظام الحاكم ومصالحه، مستخدماً أدوات أمنية وسياسية متعددة، بدءاً من الأجهزة الاستخبارية والأمنية إلى المناهج القمعية والسياسات الحزبية، ورغم فاعلية هذه الآليات في الحفاظ على استقرار النظام على المدى القصير، إلا أن غياب الاستدامة والتنوع في مقاربات الأمن السياسي أدى إلى هشاشة البنية الأمنية وتعريض الدولة لمجموعة من الأزمات الداخلية والخارجية، والتي انعكست على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الثالث

الأمن السياسي وإشكالية الاستدامة في الو اقع العراقي

يُعدّ الأمن السياسي أحد المرتكزات الجوهرية لاستقرار الدولة واستمرار نظامها السياسي، إذ يرتبط بقدرة السلطة على إدارة التعددية، وضمان الشرعية، واحتواء الأزمات دون اللجوء إلى العنف أو الإقصاء، وفي الواقع العراقي، برزت إشكالية الاستدامة في الأمن السياسي بوصفها نتاجاً لتراكم اختلالات بنيوية في الحكم، وتداخل العوامل الداخلية مع التدخلات الإقليمية والدولية، وقد أسهم هذا الواقع في جعل الأمن السياسي حالة ظرفية غير مستقرة، أكثر منه منظومة مستدامة قادرة على حماية الدولة والمجتمع على المدى الطويل.

المطلب الأول: النظريات الأمنية وتوظيفها في تفسير السياسات الأمنية للنظام السياسي في العراق قبل عام ٢٠٠٣

تعد فلسفة الأمن هي الأسس النظرية والمفاهيمية للأمن، التي تركز على طبيعة التهديدات وسبل مواجهتها، بالإضافة إلى تحليل الأبعاد المختلفة للأمن، سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو بيئية وانطلاقاً من الاسس النظرية، تُعَدُّ النظريات الأمنية جزءً أساسياً من دراسات العلاقات الدولية، حيث تسعى إلى تفسير كيفية تحقيق الأمن على المستويات المختلفة، **وفيما يلي أبرز تلك النظريات:**

١- **النظرية الو اقعية (Realism):** تركز هذه النظرية على الدولة كوحدة أساسية في النظام الدولي، وتعد أن النظام الدولي فوضوي بطبيعته، مما يدفع الدول إلى السعي لتحقيق مصالحها الوطنية وتعزيز قوتها لضمان أمنها، وتنطلق هذه النظرية من فكرة القوة و ضرورة

(١) صامؤيل هيلفونت، العراق ضد العالم، مطبعة جامعة أكسفورد، (المملكة المتحدة: ٢٠٢٤)، ص ٢٣٥-٢٩٠.

تعزيزها من خلال رفع مستوى التسلح النوعي و الكمي، و قد استفاد النظام السابق من الحرب مع إيران في تنويع مصادر التسليح و بناء ترسانة عسكرية كانت تعد من أكبر الترسانات العسكرية في المنطقة، حيث اعتمد على مبدأ الحرب بالوكالة في ذلك، حيث اطلق على النظام وصف حامي البوابة الشرقية، و لكن النظام اختلف في فهمه للنظرية الواقعية إذ اعتمد على مبدأ الهجوم مدعياً أن المبادرة بالهجوم هو لضمان أمنه و لكن الواقع أدى إلى نتائج عكسية، أدت في نهاية المطاف إلى انهيار النظام و سقوطه من خلال سلسلة من الأحداث التي انبثقت من الحرب ابتداءً ثم غزو الكويت وصولا إلى القمع المفرط للانتفاضة الشعبانية مروراً بالحصار و انتهاءً بالغزو الأمريكي، و بالتالي لم يحقق مصالحه و لم يضمن أمنه مما يعني أن تعامله مع هذه النظرية كان عشوائي و غير إستراتيجي[١].

٢- **النظرية الليبرالية (Liberalism)**: تؤكد هذه النظرية على دور المؤسسات الدولية والتعاون بين الدول في تحقيق الأمن، وترى أن الديمقراطية والتجارة الدولية تسهمان في تقليل احتمالات النزاعات، و تنطلق من فكرة الردع المصالحي، إذ تتبنى تفعيل المصالح بين المنظومات الدولية للحد من الحروب و ترسيخ التعاون الاستخباري و الأمني الدولي، وسياسات النظام السابق لم تتسق مع هذه النظرية كونه كان نظاماً اشتراكياً بعيد عن الليبرالية في كل سلوكياته، و حتى أن شبكات المصالح التي بناها النظام كانت إما مع أنظمة شمولية، أو مصالح مبنية وفق رؤية عسكرية و ليس اقتصادية أو مصالحية، و قد شمل ذلك رؤية النظام في تصدير النفط، إذ لم يستثمر وجود الثروة النفطية في بناء هكذا علاقات ضامنة للاستدامة الأمنية ضمن مبادئ الأمن الجماعي للدول المنتجة للنفط، وتعد النظرية الليبرالية من النظريات التي تنسجم مع فكرة الواقعية في تحقيق الاستقرار الأمني [٢].

٣- **النظرية البنائية (Constructivism)**: تركز هذه النظرية على دور الأفكار والقيم والمعايير في تشكيل سياسات الدول، وترى أن الهويات والمعتقدات تؤثر بشكل كبير على مفهوم الأمن، و أيضا تدعوا هذه النظرية إلى بناء التحالفات الأمنية الدولية على أساس القيم و الأفكار، و قد تبنى النظام السابق الفكر القومي الاشتراكي لذلك بنى تحالفاته وفقها و منها تفاهمه و محاولات تحالفه مع الدول العربية و الذي انفرط بعد غزو الكويت، و كذلك تفاهمات و تعاون النظام مع الأنظمة الاشتراكية على مستوى العالم، حتى أن عقيدة النظام

(١) سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي: ٢٠١٨)، ص١٦.

(٢) سليم قسوم، المصدر السابق، ص١٧.

الأمنية والعسكرية والتسليحية كانت عقيدة اشتراكية[١].

٤- النظرية النقدية (Critical Theory): تسعى هذه النظرية إلى نقد الهياكل القائمة وتفكيكها، وتدعو إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن ليشمل قضايا مثل العدالة الاجتماعية والبيئة، و تركز على المجالات الأمنية الحديثة التي تشكل خطرا و تحدياً وجودياً مع التطور المفاهمي و الصناعي و التكنلوجي الذي يشهده العالم، و مضامين هذه النظرية تتناقض مع الفلسفة الأمنية للنظام السابق الذي اعتمد فلسفة اشتراكية و شمولية تجعل من الأمن وسيلة للحفاظ على السلطة و تعتمد على الآليات التقليدية للممارسة الأمنية التي لا تؤمن بمفاهيم العدالة الاجتماعية و تنظر إلى المفاهيم الأمنية الحديثة كالأمن البيئي كمفاهيم ترفيه، يضاف إلى ذلك لم يشارك النظام السابق في الاتفاقيات الأمنية الدولية التي تركز على هذه المفاهيم التي تعد مفاهيم حديثة بدأت بالانتشار في تسعينيات القرن الماضي و كان النظام في تلك الفترة يمر بحالة من العزلة الدولية بسبب الحصار و السياسات التي اربكت وضعه الدولي و اهمها كان غزو الكويت و قمع الانتفاضة الشعبانية[٢].

٥- نظرية الأمننة (Securitization Theory): تبحث هذه النظرية في كيفية تحويل قضايا معينة إلى مسائل أمنية من خلال الخطاب السياسي، مما يبرر استخدام تدابير استثنائية، وتجمع هذه النظرية بين الأمن والسياسة، وتقترب من مفهوم الأمن السياسي، تتسق مع طبيعة النظام السياسي إذ إن النظام الديمقراطي يحول مفاهيم سياسية تنتجها الممارسة الديمقراطية إلى مفاهيم أمنية ومن الأمثلة على ذلك الأمن الانتخابي، وكذلك الحال لمفهوم الأمن الديمقراطي [٣].

أما النظام السابق كنظام شمولي فقد حول مفاهيمه السياسية الشمولية التي تهدف إلى تكريس السلطة إلى مفاهيم أمنية، مفاهيم كالعمالة و الخيانة أصبحت مفاهيم أمنية تهدد أمن الدولة و بدلا من أن يتم معالجتها سياسياً تتم معالجتها أمنياً، الخطاب السياسي لقادة النظام و خصوصاً رئيس النظام كان يترجم إلى سياسات أمنية، و منها خطاب النظام اتجاه فئات اجتماعية معينة، أو توجهات سياسية مختلفة أو لا تنتمي إلى المدرسة السياسية التي ينتمي لها النظام و في بعض الأحيان اتجاه أجنحة أخرى ضمن المنظومة الحزبية أو الآيدلوجية التي

(1) Alexander Wendt ,Social Theory of International Politics) Cambridge :Cambridge University Press ,(1999 ,p.25 .

(2) Ken Booth ,Theory of World Security) Cambridge :Cambridge University Press, ,(2007p.102 .

(3) Barry Buzan ,Ole Wæver ,and Jaap de Wilde ,Security :A New Framework for Analysis) Boulder :Lynne Rienner Publishers ,(1998 ,p.25 .

ينتمي لها النظام، و من الأمثلة على ذلك خطاب النظام اتجاه الجناح السوري لحزب البعث و الذي أدى إلى سياسات تصفية أمنية اتجاه عدد من قيادات حزب البعث في حادثة قاعة الخلد، و التي كانت أول تجربة تصفية أمنية باطار سياسي بادر بها رئيس النظام صدام حسين في بداية فترة استلامه للسلطة، و من ثم استمرت عملية التصفية هذه لتطال قيادات في الحزب بسبب الاختلاف السياسي في الجزيئات رغم وجود اتفاق في الكليات، و الحوادث كثيرة و منها تصفية رئيس جهاز المخابرات فاضل البراك و الذي كانت لديه رؤية أمنية مختلفة عن الرؤية التقليدية للنظام في إدارة مفصل أمني مهم كجهاز المخابرات[١].

المطلب الثاني: نقاط الضعف في بنية الأمن السياسي في العراق قبل عام ٢٠٠٣

تعاني بنية الأمن السياسي في العراق قبل عام ٢٠٠٣ من نقاط ضعف عميقة، أبرزها غياب الرؤية الشاملة للأمن المستدام، فقد اقتصر فهم النظام للأمن على البعد السياسي والأمني الضيق، مع إهمال واضح للأبعاد الأخرى المرتبطة بالأمن الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والبيئي، والتي تُعد عناصر أساسية في بناء أمن متكامل ومستدام، كما لم يعتمد النظام مبدأ المسؤولية الأمنية التضامنية، ولم يشرك المكونات الاجتماعية المختلفة في حماية الدولة وإدارة مواردها، بل انتهج سياسات إقصائية قائمة على تسييس الهوية، ما أضعف الثقة بين الدولة والمجتمع، وولّد صراعات هوياتية داخلية، وزاد من هشاشة المنظومة الأمنية اعتماد النظام على عسكرة المجتمع، من خلال إنشاء تشكيلات عسكرية وشبه عسكرية متعددة، حولت الدولة إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، وأفرغت المجتمع من ديناميكياتة المدنية[٢].

إلى جانب ذلك، افتقرت الدولة إلى بنية أمنية تكنولوجية متطورة، إذ ظل الاعتماد الأساسي على العنصر البشري، مع إهمال الجوانب الحقوقية والإنسانية في العمل الأمني، كما غابت المؤسسات التعليمية الأمنية والعسكرية الحديثة القادرة على مواكبة التطورات العالمية في مجالات الأمن، والاستخبارات، ومكافحة التهديدات غير التقليدية، وعلى الصعيد الخارجي، أهمل النظام صيغ التعاون الأمني الدولي، بل تحوّل في مراحل عديدة إلى مصدر تهديد للأمن الإقليمي والدولي، خصوصاً في ظل الحروب المتكررة، وعدم الانسجام مع النظام الدولي، وهو ما فاقم عزلة العراق وأضعف أمنه السياسي على المدى الطويل[٣].

---

(١) محمد حسام علي، مفهوم الأمن الديمقراطي وأثره في استقرار النظام السياسي - العراق أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٤، (٢٠٢٣)، ٢٠٤-٢٠٨.

(٢) علي حسين هلال، الأمن السياسي وإدارة الاستقرار في النظم السلطوية، (دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠)، ص٥٥.

(٣) علي حسين الربيعي، الأمن السياسي وبناء الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٦)، ص ٦٦.

المطلب الثالث: تداعيات غياب الاستدامة في الأمن السياسي على الو اقع العراقي

أدى غياب الاستدامة في الأمن السياسي قبل عام ٢٠٠٣ إلى تداعيات عميقة ومتراكمة انعكست بشكل مباشر على الواقع العراقي، فقد أسهمت الحروب المتتالية وسياسات النظام في فرض حصار اقتصادي خانق، نتج عنه تدهور حاد في الأمن الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع الطبقة المتوسطة، مقابل بروز طبقة ضيقة من الأثرياء المرتبطين بالسلطة، كما أدى هذا الوضع إلى تراجع الأمن الاجتماعي، وتفكك النسيج المجتمعي، وازدياد الفجوة بين الدولة والمجتمع، فضلاً عن تفشي أنماط العنف والجريمة والاقتصاد غير المشروع، وفي السياق نفسه، شهد العراق انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتمييزاً ممنهجاً ضد مكونات اجتماعية وقومية بعينها، الأمر الذي أضعف الانتماء الوطني، وخلق حالات اغتراب داخل الدولة[١].

أما على مستوى الأمن الغذائي والصحي، فقد عجز النظام عن توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين بشكل عادل ومستدام، ما أدى إلى تدهور الخدمات الصحية، وانتشار الأمراض، وانخفاض مستويات المعيشة، كما تراجعت السياسات الثقافية وإدارة التنوع، وجرى استهداف بعض المناطق والمكونات عبر تغييرات ديمغرافية قسرية، تركت آثاراً ممتدة إلى ما بعد عام ٢٠٠٣، وقد أسهمت هذه التداعيات مجتمعة في خلق بيئة هشة بعد سقوط النظام، حيث تحولت بقايا التشكيلات العسكرية السابقة، والفئات المتضررة اجتماعياً واقتصادياً، إلى حواضن محتملة للتطرف والعنف، ما جعل غياب الاستدامة في الأمن السياسي أحد العوامل التفسيرية الرئيسة لحالة عدم الاستقرار التي عاشها العراق في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣[٢].

وقد لعبت التحولات السياسية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ دوراً محورياً في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي، وذلك نتيجة الانتقال من نظام حكم شمولي إلى نظام سياسي جديد قائم على التعددية الحزبية والمحاصصة الطائفية والالتزام الدستوري، وقد انعكس اعتماد المحاصصة السياسية والتوافقية كآلية لتقاسم السلطة بين المكونات السياسية بشكل سلبي على بنية النظام السياسي وأدائه، إذ أدى إلى توزيع السلطة على أسس دينية وقومية ومذهبية، مما أضعف وحدة الدولة وأخلّ بانسجام مؤسساتها ووظائفها الأساسية، كما أسهم هذا النهج في غياب البرامج السياسية الموحدة، وتحول التنافس السياسي من صراع برامج وأفكار إلى صراع تمثيل هوياتي، حيث سعت كل جهة سياسية إلى ادعاء تمثيل مكون

(١) عبد الأمير الورد، إشكالية الدولة والأمن في العراق المعاصر، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٤)، ص٢٢.
(٢) فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز الرافدين للحوار، (بيروت، لبنان، ٢٠٢١)، ص٤٨-٤٦.

اجتماعي معين والدفاع عن مصالحه في مواجهة المكونات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تعميق الاستقطاب الهوياتي داخل البنية السياسية للدولة وأضعف قدرتها على تحقيق الاستقرار الوظيف، وإلى جانب ذلك، برزت آثار الإرث الاستبدادي الذي رسّخ ثقافة احتكار السلطة وخضوع المجتمع للسلطة السياسية، كما أن غياب نموذج حكم سياسي ناضج قادر على بلورة حد أدنى من التوافق حول المصالح العامة، وتنظيم التوازن بين المطالب المجتمعية المختلفة، أدى إلى ضعف في الممارسة الديمقراطية، إذ لم يتم تبني السلوك الديمقراطي بصورة فعالة وسليمة، الأمر الذي جعل التجربة الديمقراطية في العراق تعاني من تحديات بنيوية مرتبطة بتراث طويل من عدم الاستقرار السياسي[١].

وشكّل بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أحد أبرز التحديات أمام عملية التنمية السياسية، إذ أدى الاحتلال إلى حالة من الفراغ المؤسسي وضعف هياكل الدولة، الأمر الذي حال دون تهيئة بيئة سياسية ومجتمعية مستقرة تسمح بتحقيق تنمية سياسية مستدامة أو إعادة بناء منظومة القيم والهوية الوطنية، كما لم تنجح عملية إعادة بناء الدولة في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة[٢].

حيث استمرت حالة الانقسام الهوياتي وتغلب الانتماءات الفرعية على الانتماء الوطني، بالتزامن مع استمرار العنف المجتمعي وضعف الاستقرار المؤسسي، وقد أسهم اعتماد نظام المحاصصة في المؤسسات والهيئات بعد ٢٠٠٣ في تكريس الصراع الطائفي والعرقي بدلاً من بناء الثقة بين المكونات الاجتماعية، مما انعكس سلباً على أداء مؤسسات الدولة ووظائفها، وحوّلها إلى هياكل شكلية غير قادرة على معالجة مشكلات المجتمع أو تلبية متغيراته، ونتيجة لذلك، واجهت عملية التنمية السياسية عجزاً واضحاً في تحقيق أهدافها، في ظل ضعف الفاعلية المؤسسية وغياب الانسجام مع الاحتياجات المجتمعية المتغيرة، كما أن تدهور الوضع الأمني، وضعف النضج السياسي للقوى الفاعلة، وتفشي الفساد، وتراجع مستوى الخدمات، وارتفاع معدلات البطالة، جميعها عوامل أدت إلى اتساع الفجوة بين النظام السياسي والمجتمع، مما عزز حالة عدم الاستقرار السياسي، وجعل من عملية التنمية السياسية تحدياً معقداً يتطلب معالجة بنيوية شاملة[٣].

---

(١) حسون عبد دبعون، زينب علي مظلوم، أثر المحددات السياسية للاستقرار السياسي على التنمية البشرية في العراق، مجلة جامعة القادسية، (كلية الآداب، ٢٠٢٣)، ص ٥-٦.

(٢) هند محمود حميد، عبير سهام مهدي، التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، (الجامعة العراقية، ٢٠٢٤)، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٣) سناء كاظم كاطع، الطائفية العائق الاكبر في بناء الدولة العراقية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد، العدد ٣٤، حزيران ٢٠٠٧)، ص١٦٠-١٦٢.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن غياب الاستدامة في الأمن السياسي في العراق، سواء قبل عام ٢٠٠٣ أو بعده، قد أسهم في إنتاج حالة من عدم الاستقرار البنيوي المتواصل، نتيجة تداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، الأمر الذي جعل من عملية بناء الدولة وتحقيق التنمية السياسية عملية معقدة ومتعثرة، لا تزال تواجه تحديات عميقة تتعلق بالهوية الوطنية، وضعف المؤسسات، واستمرار أنماط الصراع السياسي والمجتمعي.

الخاتمة

تُظهر دراسة الأمن السياسي وإشكالية الاستدامة في الواقع الأمني العراقي قبل عام ٢٠٠٣ أن السياسات الأمنية كانت مرتبطة بطبيعة النظام السياسي المركزي الذي اعتمد بشكل كبير على أدوات الضبط والسيطرة. وقد أسهمت هذه السياسات في تحقيق قدر من الاستقرار المؤقت، لكنها لم تتمكن من بناء منظومة أمنية مستدامة قائمة على التوازن المؤسسي والمشاركة السياسية، كما كشفت الدراسة عن تأثير العوامل الإقليمية والدولية في تشكيل الإستراتيجية الأمنية العراقية، مما أدى إلى تعقيد المشهد الأمني، وتؤكد نتائج البحث أن تحقيق الأمن السياسي المستدام يتطلب تبني سياسات أمنية شاملة تعتمد على الشرعية السياسية والتنمية المجتمعية، ومن خلال تحليل التجربة العراقية، يمكن استخلاص دروس مهمة تسهم في فهم طبيعة التحديات الأمنية في الدول التي تمر بظروف مشابهة.

الاستنتاجات

١- إن الأمن السياسي يمثل أساس استقرار الدولة العراقية قبل عام ٢٠٠٣، لكنه ارتبط بالنهج السلطوي في إدارة الشأن الأمني.

٢- اعتمدت السياسات الأمنية على استخدام القوة وأدوات الضبط المباشر أكثر من اعتمادها على المشاركة السياسية والشرعية المؤسسية.

٣- أدى غياب التخطيط الأمني المستدام إلى تراكم الأزمات الأمنية التي انعكست على استقرار الدولة والمجتمع.

٤- لعبت العوامل الإقليمية والدولية دوراً مهماً في تشكيل الاستراتيجية الأمنية العراقية وتعقيد واقعها.

٥- أظهرت التجربة العراقية أن تحقيق الاستدامة الأمنية يتطلب بناء مؤسسات أمنية قائمة على التوازن والشفافية والمشاركة السياسية.

٦- إن دراسة التاريخ الأمني للعراق تسهم في فهم جذور التحديات الأمنية المعاصرة وإمكانية معالجتها مستقبلاً.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

١- أحمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢- أمين الحسن، صدام حسين والمخابرات العراقية: من التنظيم إلى السيطرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٢٠.

٣- عبد الأمير الورد، إشكالية الدولة والأمن في العراق المعاصر، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٤.

٤- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨.

٥- عبد الرزاق الحسني، الوجيز في تاريخ العراق السياسي الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨.

٦- علي حسين الربيعي، الأمن السياسي وبناء الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣، دار الحكمة، بغداد، ٢٠١٦.

٧- علي حسين هلال، الأمن السياسي وإدارة الاستقرار في النظم السلطوية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠.

٨- عامر مخيف عمر، مربع الإرهاب: الأجهزة الأمنية في العراق ١٩٦٨–٢٠٠٢، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.

٩- طارق الهاشمي، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٩.

١٠- طه باقر، تاريخ العراق القديم، دار الوراق، بغداد، ١٩٧٣.

١١- كنعان مكية، جمهورية الخوف: داخل دولة صدام حسين، Pantheon Books، نيويورك، ١٩٩٠.

١٢- سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٨.

١٣- فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢١.

١٤- وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٢٣.

١٥- صامؤيل هيلفونت، العراق ضد العالم، مطبعة جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة، ٢٠٢٤.

ثانياً: المجلات والدوريات

١- أحمد عبد الجبار عبد الله، "عقدة الأمن الداخلي وانعكاساتها على النظام السياسي العراقي: قراءة استراتيجية"، مجلة حمورابي، العدد ٤١، ٢٠٢٢.

٢- أيمن أحمد محمد الشمري، "آليات تعزيز الأمن السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٥، كانون الثاني ٢٠٢٣.

٣- حسون عبد دبعون، زينب علي مظلوم، اثر المحددات السياسية للاستقرار السياسي على التنمية البشرية في العراق، مجلة جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٢٣.

٤- سناء كاظم كاطع، الطائفية العائق الاكبر في بناء الدولة العراقية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٤، حزيران ٢٠٠٧.

٥- عبد الله محمد الشمري، "آليات تعزيز الأمن السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٣.

٦- محمد حسام علي، "مفهوم الأمن الديمقراطي وأثره في استقرار النظام السياسي - العراق أنموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٤، ٢٠٢٣.

٧- هند محمود حميد، عبير سهام مهدي، التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، ٢٠٢٤.

ثالثا: المصادر الاجنبية

1- Alexander Wendt, Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 25.

2- Ken Booth, Theory of World Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 102.

3- Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998), p. 25.

4- Amir Hossein Nourbakhsh and Faraz Baghbanno, “Investigating Political Security as a Subset of Human Security with a Focus on Urbanization”, Human Rights, Law and World 9, no. 27 (2023), https://doi.org/10.36475/9.3.4.